

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/5/Add.3
15 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

السياحة والتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

إضافة

السياحة وحماية البيئة*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٩- ١	أولا - السياحة وحماية البيئة
٢	٦- ٢	ألف - الآثار البيئية للسياحة
٦	٧	باء - التهديدات البيئية للسياحة
٦	٩- ٨	جيم - مساهمة السياحة في حفظ البيئة
٧	١٠-١١	ثانيا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه صناعة السياحة
٩	١٢-١٥	ثالثا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه الحكومات الوطنية
١١	١٦-١٧	رابعا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه المنظمات غير الحكومية
١٢	١٨-٢٣	خامسا - التحديات السياسية البيئية التي تواجه المجتمع الدولي

* أعد هذه الإضافة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، وهي محصلة مشاور وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوكالات الحكومية المعنية ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

أولا - السياحة وحماية البيئة

١ - توجد علاقة معقدة بين السياحة والبيئة. وفي ضوء ما تتميز به السياحة من نطاق ومن مدى عالمي، فإنه لا بد وأن تكون لها آثار بيئية هامة. وهذه الآثار تتصل باستهلاك الموارد والتلوث وكذلك بالنفايات المتخلفة عن الأنشطة السياحية، مع تضمين الآثار المترتبة على النقل المتصل بالسياحة. وفي نفس الوقت، فإن السواحل والأنهار والأحراج والتنوع الأحيائي تجعل من البيئة مصدرا أساسيا تعتمد عليه صناعة السياحة في ازدهارها ونموها، كما أن التهديدات التي تكتنف البيئة تهدد سلامة صناعة السياحة. ومع هذا، وفي إطار ظروف مختلفة، قد تؤدي السياحة إلى الإسهام على نحو ملموس في حماية البيئة.

ألف - الآثار البيئية للسياحة

٢ - تتصل الآثار الضارة الأساسية للسياحة على البيئة بالضغط على الموارد الطبيعية والإضرار بالأحياء البرية والموائل (مع ما يرتبط بذلك من فقد للتنوع الأحيائي)، وتوليد التلوث والنفايات، وإحداث ضغوط اجتماعية وثقافية تتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي.

الموارد الطبيعية

٣ - تتمثل الموارد الطبيعية الرئيسية المعرضة للتهديد في المياه العذبة والأراضي والمناظر الطبيعية والموارد البحرية والهواء الجوي والموارد المحلية، وذلك على النحو التالي:

(أ) المياه العذبة - يوجد افراط في استخدام الموارد المائية الحساسة من قبل السياحة فيما يتصل بالفنادق وحمامات السباحة وملاعب الغولف. وهذا مبعث قلق خاص في مناطق من قبيل منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تشح موارد المياه وحيث يستهلك كل سائح ما يزيد على ٢٠٠ لتر في اليوم الواحد؛

(ب) الأراضي والمناظر الطبيعية - قد تؤدي تنمية السياحة إلى زوال الرمال وتحات الشواطئ والتلال الرملية وتآكل التربة والتحضر. وقد يفضي شق الطرق وبناء المطارات إلى تدهور الأراضي وفقدان موائل الأحياء البرية وتردي المشاهد الطبيعية؛

(ج) الموارد البحرية - قد تؤدي السياحة والأنشطة الترفيهية (الغطس بمعونة أجهزة التنفس والسباحة بمساعدة آلات الاستنشاق وصيد الأسماك على سبيل التسلي) إلى الإضرار بالحيود البحرية المرجانية، مما يؤدي بالتالي الحماية الساحلية ومصائد الأسماك؛

(د) الهواء الجوي - ترجع التهديدات المتعلقة بالهواء الجوي إلى ارتفاع مستويات الطاقة المستخدمة في المرافق السياحية وفي عمليات النقل المتصلة بالسياحة؛

(هـ) الموارد المحلية - قد تسبب السياحة ضغوطا على الموارد المحلية، مثل الطاقة والأغذية والمياه وسائر المواد الخام، حيث قد لا تتوفر بالقدر الكافي.

الأحياء البرية والموائل

٤ - يحدث الضرر الأساسي للأحياء والموائل عندما تؤدي الأنشطة السياحية إلى إفساد الموارد الأحيائية أو عندما تقوم هذه الأنشطة في مناطق تتسم بالضعف البيئي، وذلك على النحو التالي:

(أ) الموارد الطبيعية - قد تؤدي السياحة إلى إعاقة موائل الأحياء البرية، وإزالة النباتات من أجل التنمية السياحية، وتكثيف الضغوط على الأنواع المعرضة للانقراض بسبب التجارة أو الصيد، وتصادم الطلب على أخشاب الوقود وزيادة حرائق الأحراج؛

(ب) المناطق الضعيفة بيئيا - وهي المناطق من قبيل الأحراج المطيرة والأراضي الرطبة والمساحات المغطاة بأشجار المانغروف والحيود البحرية المرجانية ومناطق الأعشاب بقيعان البحار. وفي حالة عدم تخطيط وإدارة السياحة الطبيعية، على نحو سليم، فإنها قد تهدد أضعف المناطق بيئيا بالعالم، وهذه تتضمن المتنزهات ومواقع التراث العالمي الطبيعي.

التلوث والنفايات

٥ - إن التلوث والنفايات، التي تتولد عن صناعة السياحة، قد تؤدي إلى أشكال الإفساد التالية:

(أ) إفساد الأراضي من جراء النفايات الصلبة والفضلات (يسبب كل سائح كيلوغرام واحد من النفايات في اليوم)؛

(ب) إفساد المياه العذبة من جراء مياه المجاري؛

(ج) إفساد المياه البحرية والمناطق الساحلية بفعل سيلان الترسبات، والتلوث الناجم عن الفنادق المقامة على الأرض وأحواض الفنادق العائمة، والنفايات والفضلات المتصلة بالرياضة والنزهات البحرية. وفي عام ١٩٩٥، أشارت التقديرات على سبيل المثال إلى أن سفن الرحلات بالبحر الكاريبي وحده قد أنتجت ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ طن من النفايات في العام الواحد؛

(د) إفساد الهواء بسبب تلوثه من جراء النقل السياحي على الصعيدين المحلي والعالمي، والآثار المتولدة بصفة خاصة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المتصلة باستخدام الطاقة في مجالات النقل وتكييف الهواء وتدفئة مرافق السياحة، وما إلى ذلك؛

(هـ) الضوضاء الناشئة عن النقل البري والجوي.

الإطار ١ - الآثار البيئية للسياحة في المناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

في الجزر وعلى طول المناطق الساحلية، تتضمن الأنواع الرئيسية للتلوث في المياه الساحلية، المترتبة على السياحة، الترسبات ومياه المجاري والنفايات الصلبة والمغذيات والمواد الكيميائية العضوية التركيبية والزيوت والكائنات الممرضة. وهذه تؤدي إلى اغناء المياه بالمغذيات وتدهور أحوال المياه، مما يفضي إلى آثار معاكسة تصيب النظم الإيكولوجية وموارد المعيشة، وهذه تؤدي بالتالي إلى اضعاف قيمتها بالنسبة للسياحة وللأعمال الأخرى أيضا. وهذا هو الوضع السائد بصفة خاصة في حالة الحيوود البحرية المرجانية المعرضة لمخاطر كبيرة على صعيد العالم بأسره.

وقد تكون التنمية السياحية ذات طابع مكثف بالشواطئ الساحلية، وقد أدت إلى الإضرار على نحو كبير بالنظم الإيكولوجية بالسواحل. وعلى سبيل المثال، اختفت ثلاث أرباع التلال الرملية بساحل البحر الأبيض المتوسط فيما بين اسبانيا وسيشيل، وبسبب التحضر المرتبط بتنمية السياحة بصفة أساسية.

وتهيئة مواقع جديدة لرسو سفن النزهة قد يفضي إلى تحطيم موائل ساحلية لا تخلو من الأهمية. والمراسي والسلاسل الضخمة المتصلة بهذه السفن قد حفرت فجوات عميقة تتراوح بين ٣ و ٩ أمتار في بعض أجزاء من البحر الكاريبي.

وفي ضوء خصائص الجزر ومحدوديات الموارد، فإن النتائج البيئية المعاكسة المترتبة على السياحة قد تؤدي إلى التأثير على نحو أكثر مباشرة مما يحدث في مناطق أخرى. وكان ثمة اهتمام بهذا في مؤتمر بشأن التهديدات التي تكتنف "السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر الأخرى"، وهو مؤتمر سبق عقده بلانزاروت، جزر كاناري، في عام ١٩٩٨.

الإطار ٢ - السياحة في المناطق الجبلية

كثيرا ما تتسم المناطق والمجتمعات الجبلية ببيئات ضعيفة وعلاقات اجتماعية - اقتصادية واهية، وهذه العلاقات كانت بمثابة عوامل هامة في أحيان كثيرة على صعيد إدارة البيئة. وتضمن المشاكل المرتبطة بالسياحة في المناطق الجبلية تلوث الأنهار بمياه المجاري؛ وحدوث ترسيبات وانبعاثات من جراء أنشطة البناء؛ وعمليات التحات والإنهيارات الأرضية بسبب التزلج والتزلج/الانتقال على الثلوج؛ واستخراج المياه من المجاري المائية لإمداد المنتجعات السياحية؛ والإضرار بالموائل أثناء البناء والاستعمال؛ وتعويق هجرة الحيوانات فيما بين مناطق الحياة بسبب شق الطرق والتعمير؛ وتراكم الفضلات على ممرات التزلج.

وفي أمريكا الشمالية يتزايد الوعي، داخل صناعة التزلج، بآثار هذه الصناعة على البيئات الجبلية وبالفوائد الناجمة عن ممارسات الإدارة البيئية الصحيحة. وقد ساعدت هذه الصناعة كذلك في وضع المعايير الإدارية البيئية لمناطق التزلج بالأراضي الحكومية الاتحادية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مناطق جبلية كثيرة، تزايدت حدة القلق بشأن الآثار السلبية للسياحة على البيئة الطبيعية والاقتصادات القروية والتقاليد الثقافية. وقد أعد مشروع منطقة حفظ أنابورنا، بنيبال، لتناول مثل هذه الشواغل من خلال ممارسة طرق عديدة لاستخدام الأراضي فيما يتصل بإدارة الموارد، إلى جانب التنمية المجتمعية المستدامة. ويضطلع بكل هذه الأنشطة في إطار مشاركة كاملة من الأفراد والمجتمعات المحلية مما يجعل منها وصية على مواردها، وهي مصممة بحيث تكفل استفادة السكان المحليين من تنظيم السياحة والحفظ.

الضغوط الاجتماعية والثقافية

٦ - قد تؤدي السياحة إلى ضغوط اجتماعية وثقافية تتصل بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي. ومن حيث الآثار الاجتماعية والثقافية، قد تفضي السياحة إلى زعزعة أسلوب المعيشة المحلي والهياكل الاجتماعية، كما أنها قد تؤثر بشكل ضار على الممارسات التقليدية التي تسهم في حفظ التنوع الأحيائي واستخدامه المستدام. وقد تؤدي السياحة أيضا إلى آثار معاكسة فيما يتصل بأسباب المعيشة، مما يجعل من يتحملون التكاليف المتصلة بالسياحة بمعزل عن الاستفادة من هذه السياحة، وذلك فيما يتعلق بكلا البيئتين البشرية والطبيعية. وقد تفضي السياحة كذلك إلى نزاعات تتصل باستخدام الموارد، مثل التنافس بين السواح والسكان المحليين على استخدام الموارد المحدودة الخاصة بالمياه والمرافق الصحية والطاقة؛ وقد يحدث تنافس كذلك مع الاستخدامات التقليدية للأراضي، من قبيل المناطق الساحلية.

باء - التهديدات البيئية للسياحة

٧ - إن سلامة صناعة السياحة قد تتعرض للتهديد من جراء تدهور البيئة:

(أ) قد يهدد الاحترار العالمي السياحة في المناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بفعل الارتفاعات في مستوى البحر. وفي منتجعات التزلج، قد تصبح أحوال الثلوج أقل موثوقية. وهناك آثار مختلفة تتعلق بالموارد الهامة فيما يتصل بالترفيه والسياحة. وعلى سبيل المثال، فإن الكوارث الأخيرة التي نجمت على إعصار "ميتش" في عام ١٩٩٨ تؤثر على السياحة بقدر تأثيرها على سائر قطاعات الاقتصاد؛ وفي عام ١٩٨٩، كانت تكاليف إعصار "هوغو" المتصلة بصناعة السياحة تقدر، من حيث الإيرادات المفقودة وحدها، بـ ٨ بليون دولار؛

(ب) إن عددا من المقاصد السياحية قد تأثر بفعل فقد التنوع الأحيائي من جراء الأنشطة البشرية، إلى جانب فقدان جاذبية المناطق الطبيعية. وعلى سبيل المثال، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، يتعرض ما يزيد على ٥٠٠ من الأنواع النباتية للانقراض، كما أن السياحة قد تضاعفت في بعض الجهات التي كثرت فيها أعمال التعمير؛

(ج) وتلوث المياه قد يضر بمواقع السياحة في مناطق كثيرة، وقد يفسد أيضا إمدادات المياه العذبة. ونقص هذه المياه العذبة سيعوق على نحو مطرد تنمية السياحة.

(د) وتلوث الهواء المحلي، الذي يرتبط بالاحتفاظ الحضري، قد يقعد السياح عن زيارة بعض المقاصد السياحية.

جيم - مساهمة السياحة في حفظ البيئة

٨ - يمكن للسياحة أن تسهم بشكل كبير في حماية البيئة وحفظ التنوع الأحيائي واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام. وهي قد توفر أيضا، في نفس الوقت، موارد في غاية الضرورة، كما قد تزيد من الوعي بقيمة الأصول البيئية والثقافية. وثمة مناطق خاصة، من قبيل المتنزهات والمناطق المحمية والمواقع الثقافية والطبيعية، تشكل أصولا هامة فيما يتعلق بتنمية السياحة، كما أن صناعة السياحة قد تساهم في حفظها، من خلال المساهمات المالية وتوفير المقومات البيئية وتحسين إدارة البيئة. ويجري في الوقت الراهن تقديم مساهمات مالية إلى عدد محدود من المبادرات على يد صناعة السياحة، وينبغي تشجيع هذا الاتجاه على نحو مطرد. وتساعد السياحة أيضا في زيادة وعي السكان المحليين بالقيمة المالية للمواقع الطبيعية والثقافية، مما يجعلهم فخورين بتراثهم ومناصرين لحفظه. ويبدو أن اشتراك المجتمعات المحلية في تنمية وتشغيل السياحة يشكل، على نحو أكثر عمومية، شرطا هاما لحفظ التنوع الأحيائي واستخدامه بأسلوب مستدام.

٩ - والمساهمة المحتملة للسياحة في الحفاظ تشارك في توضيح الاهتمام في الوقت الراهن بتنمية السياحة الطبيعية. ومع هذا، فإن السياحة المستدامة تتطلب توفير مزيد من التفهم، لا لفوائد السياحة وحدها، بل لتكاليفها أيضا. وهناك أيضا حاجة إلى إجراء تحليل أكثر انتظاما لتكاليف وفوائد السياحة المباشرة وغير المباشرة، وكذلك إلى اتخاذ نهج محاسبية تراعي البيئة. ولا يجوز للاهتمام الحالي بالسياحة الطبيعية أن يحجب ذلك التحدي الرئيسي المتمثل في جعل السياحة الجماعية سياحة مستدامة.

ثانيا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه صناعة السياحة

١٠ - اضطلعت صناعة السياحة بعدد من المبادرات الطوعية لمعالجة قضايا البيئة:

(أ) وهناك تشجيع على نطاق واسع للإدارة البيئية لمرافق السياحة وخاصة الفنادق، وثمة تقدم محرز أيضا في تناول التقليل من النفايات وإدارتها والتخلص منها واستهلاك الطاقة والمياه، ولا سيما بالنسبة للفنادق الأكبر حجما. وكان هناك ترويج لهذا على يد الرابطات الصناعية الدولية الأساسية. وقد تكرر هذا الترويج أيضا من جانب عدد كبير من الرابطات الصناعية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وشارك في هذه الجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقامت كذلك مكاتب قليلة من مكاتب إدارة الرحلات بتنفيذ برامج بيئية وبزيادة الوعي البيئي لدى زبائنها؛

(ب) ووضع أيضا عدد من مدونات قواعد السلوك البيئية من جانب قطاع السياحة^(١)، إلى جانب خطط للعمل (مثل خطة عمل منطقة البحر الكاريبي في مجال السياحة المستدامة)؛

(ج) وصناعة السياحة مهتمة أيضا على نحو متزايد بوضع علامات إيكولوجية بوصفها وسيلة لتشجيع مرافقها ومقاصدها^(٢).

ومع هذا فإن الإجراءات المضطلع بها حتى اليوم قد تركزت على التدابير المفضية إلى فوائد اقتصادية قصيرة الأجل، ولا تزال هناك مشاكل رئيسية ينبغي حلها من أجل توجيه صناعة السياحة نحو الاستدامة.

الإطار ٣ - أمثلة لرسوم الاستعمال المفروضة لدعم حفظ البيئة

كان متنزه بونير البحري بجزر أنتيل الهولندية من أولى المناطق البحرية المحمية بالبحر الكاريبي التي أصبحت ذاتية التمويل على نحو كامل من خلال فرض رسوم دخول على الغاطسين بمساعدة أجهزة التنفس. ورغم أن صناعة الغطس في بونير لم تكن في بداية الأمر مستريحة بشأن فرض رسوم للدخول، فإن هذا النظام قد لاقى نجاحا دون حد منذ سنه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وحظي بدعم فوري صادق من جانب الغاطسين. وتدعم هذه الرسوم الإدارة النشطة الجارية للنظم الإيكولوجية بالمتنزه التي تتعلق بالحيود البحرية المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار المانغروف، إلى جانب الأنشطة التعليمية والدورات التوجيهية المتصلة بالغاطسين، الذين يشكلون أكبر مجموعة من مجموعات المستعملين بهذا المتنزه. والبحوث ذات الصلة قد أثبتت أن هذه الجهود المبذولة لتعليم الغاطسين وللقيام، بالتالي بتقليل آثارهم إلى أدنى حد على الحيود البحرية كانت جهودا ناجحة.

وتقوم سيشيل بالمحيط الهندي بإدخال ضريبة تبلغ ٩٠ دولار على المسافرين الذين يدخلون هذا البلد. وستستخدم هذه الإيرادات في المحافظة على البيئة وتحسين مرافق السياحة. وفي مقابل ذلك، سيحصل المسافرون على بطاقة تمكنهم من الوصول إلى المتنزهات الوطنية والحدائق النباتية ومواقع التراث الوطني بجميع جزر سيشيل.

١١ - وفيما يلي التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه صناعة السياحة:

- (أ) تشجيع القيام على نحو أوسع نطاقا بتنفيذ إدارة بيئية، ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل قوام صناعة السياحة، ونشر المبادرات بكافة قطاعات هذه الصناعة؛
- (ب) زيادة استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا، وخاصة من أجل تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى والمواد المستنفدة للأوزون، مما هو محدد في الاتفاقات الدولية؛
- (ج) معالجة القضايا الأساسية لتحديد مواقع المرافق السياحية وتصميمها على نحو أكثر كفاءة من الناحية الإيكولوجية؛
- (د) زيادة توعية الزبائن السياحيين بالبيئة والآثار الاجتماعية لعطلاتهم، وأيضا بالفرص المتصلة بسلوكهم بأسلوب يتسم بالمسؤولية؛
- (هـ) الاضطلاع بحوار أفضل مع المجتمعات المحلية في مقاصد السفر، وتشجيع إشراك الأطراف المؤثرة المحلية في المشاريع السياحية؛

(و) العمل مع الحكومات وسائر الأطراف المؤثرة لتحسين النوعية البيئية الشاملة للمقاصد؛

(ز) الإبلاغ علانية عن الأداء البيئي.

وينبغي لصناعة السياحة أن تتناول القضايا المذكورة أعلاه حتى تحتفظ بمصدوقيتها فيما يتصل بالتزامها بالتنمية المستدامة.

ثالثا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه الحكومات الوطنية

١٢ - اضطلعت الحكومات في جميع أنحاء العالم بعدد من المبادرات: (أ) استحداث استراتيجيات وطنية أو خطط رئيسية للتنمية المستدامة للسياحة؛ (ب) وضع آليات ووسائل تنظيمية مناسبة، من قبيل التقييم البيئي وتطوير أنظمة البناء والمعايير البيئية فيما يخص السياحة؛ (ج) إنشاء مناطق محمية برية وبحرية؛ (د) دعم المبادرات الطوعية من جانب صناعة السياحة. ومع هذا، فإن الخط الساحلي يتعرض في بلدان كثيرة للإفراط في البناء بسبب تنمية السياحة. ومن سوء الحظ أن نفس الأخطاء يجري تكرارها. وكثيرا ما لا يتخذ إجراء ما إلا بعد حدوث فقد للموارد أو تدهور للبيئة. والضرر الذي يقع قد تتعذر إزالته. ومن أجل بلوغ سياحة مستدامة، ينبغي الأخذ بنهج منعية. وثمة أدلة تثبت أن هناك ضرورة للاضطلاع بعمل عاجل لتجنب وقوع ضرر غير قابل للإزالة بسبب السياحة، وخاصة في المناطق الساحلية والجبلية.

١٣ - والحكومات بحاجة إلى الإمعان في تطوير وتنفيذ أطر تشريعية وسياسية للتنمية المستدامة، وهي تحتاج بصفة خاصة إلى ما يلي:

(أ) التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والعمل على تنفيذها بشكل فعال، إن لم تكن قد قامت بذلك بالفعل؛

(ب) الاضطلاع على نحو أكثر اكتمالا بإدماج تنمية السياحة في الخطط الشاملة للتنمية المستدامة مع استحداث أنهج تستند إلى المشاركة؛

(ج) تطوير تخطيط استخدام الأرض، بأسلوب أوسع نطاقا، وحماية الخط الساحلي من خلال فرض قيود على البناء (فالتشريعات في فرنسا وإسبانيا والدانمرك ومصر تحول دون البناء في نطاق مسافة محددة من الساحل، على سبيل المثال)؛

(د) تحديد أنسب مزيج من الأنظمة والوسائل الاقتصادية، والعمل بهذا المزيج، والقيام في حالات كثيرة باستحداث وسائل اقتصادية لتناول قضايا البيئة؛

(هـ) العمل على تنفيذ الأنظمة والمعايير تنفيذا فعالا.

الإطار ٤ - أمثلة للسياحة المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

قام فريق من الخبراء المعنيين بالسياحة المستدامة، أثناء اجتماعهم في أناتاليا بتركيا في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في إطار لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، بتسليط الضوء على جعل السياحة المستدامة حقيقة واقعة بالمنطقة. ونظر هذا الاجتماع في الاتفاقيات والاتفاقات الإطارية والإجراءات والبروتوكولات؛ وآليات التمويل، من قبيل الضرائب المتصلة بالبيئة وضرائب السياحة وشروط إعادة استثمار الأرباح في المناطق ذات المنشآت السياحية والغرامات المفروضة على عدم الامتثال والإعانات المتصلة بالتطوير البيئي للمرافق وتنمية السياحة الزراعية وتشجيع السياحة في المناطق الصعبة؛ والمساعدة والمشورة التقنية؛ وتخطيط استخدام الأرض؛ وقوانين الحماية.

ولاحظ الاجتماع أن الجهود المبذولة حاليا فيما يتعلق بهذه الآليات في كافة أنحاء المنطقة لا تزال حتى الآن دون مستوى الاحتياجات الخاصة بالعمل الفعال على نطاق واسع، وأن تحسين دمج السياحة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في التنمية المستدامة يتطلب جهودا كبيرة على صعيد التدريب وزيادة الوعي وتبادل الخبرات والمعلومات المتصلة بأفضل الممارسات، الى جانب تنظيم مشاركة قوية للسكان المحليين. وثمة حاجة أيضا الى العمل بشأن:

- (أ) وضع آليات مالية لتمكين قطاع السياحة من المساهمة في نوعية المقاصد السياحية؛
- (ب) تهيئة شبكة من المشاريع التجريبية، ووضع "علامة ايكولوجية خاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط" فيما يتصل بالتنوع البيئي للمقاصد والإنشاءات؛
- (ج) بناء القدرات على صعيد الدول والمناطق والمقاصد السياحية لتحقيق دمج السياحة مع التنمية المستدامة بشكل ناجح؛
- (د) اتخاذ تدابير لتشجيع السياحة في المناطق الجزرية بالبحر الأبيض المتوسط.

١٤ - والحكومات بحاجة الى زيادة الوعي وبناء القدرات وتشجيع العمل الفعال في ميدان السياحة المستدامة. وهذا يتطلب منها أن تبذل قصاراها لتحقيق ما يلي:

- (أ) تحسين تفهم فوائد وأعباء السياحة من الزوايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فيما يتصل بالمناطق الخاضعة لولايتها؛
- (ب) تعزيز القدرات المتعلقة بإدارة ومراقبة السياحة في مجال مسؤوليتها، ووضع إجراءات للتعاون والتنسيق مع السلطات المجاورة والسلطات الرسمية ذات الصلة، والإبقاء على هذه الإجراءات؛

(ج) توفير الدعم عن طريق المشاريع التجريبية وبرامج تنمية القدرات، بما فيها تنمية القدرات على صعيد الحكومات المحلية؛

(د) كفالة مشاركة كافة الأطراف المعنية التي تتأثر بالسياحة وتنميتها أو التي تشارك في هذه السياحة وفي تلك التنمية، ولا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(هـ) ضمان توفير السياحة لمساهمة إيجابية في الاقتصاد، مع تقاسم المنافع الاقتصادية للسياحة على نحو عادل؛

(و) تشجيع وحفز المبادرات الصناعية المتعلقة بالسياحة المستدامة بكافة القطاعات السياحية، بما في ذلك الإقامة والنقل البري والجوي والبحري ومكاتب إدارة الرحلات ووكلاء السفر وقطاعات الترفيه، وما إلى هذا؛

(ز) تشجيع التغييرات في سلوك المستهلكين بالبلدان التي يسافر منها السياح والبلدان التي يقصدونها لتحقيق أشكال أكثر استدامة من السياحة.

١٥ - وستحتاج الحكومات أيضا الى تنمية رصد التقدم المحرز في ميدان السياحة المستدامة. وثمة أهمية لاستحداث أنشطة لرصد ومراقبة وتخفيف الآثار المعاكسة التي قد تترتب على الأنشطة السياحية وتنميتها.

رابعا - تحديات السياسة البيئية التي تواجه المنظمات غير الحكومية

١٦ - قامت منظمات عديدة غير حكومية بالفعل باتخاذ خطوات هامة في مجال تغيير تفضيلات المستهلكين وسلوكهم، وتعريف الجمهور بالقضايا الحساسة، وتبسيط الضوء على مواطن الصعوبات، مما يؤثر بالتالي على القرارات المتخذة. وقد اضطلعت أيضا بزيادة الوعي البيئي والمستوى التثقيفي، وحققت نتائج إيجابية كبيرة. ومن أمثلة ذلك، حملة "العلم الأزرق" التي نهضت بأعبائها مؤسسة التثقيف البيئي بأوروبا، والتي ساهمت في تحسين نوعية الشواطئ وأحواض سفن الرحلات بهذه القارة.

١٧ - وفيما يلي التحديات السياسية البيئية التي تواجه المنظمات غير الحكومية:

(أ) إبداء آرائها على نحو أكثر تحديدا في سياسات واستراتيجيات السياحة؛

(ب) الإسهام في وضع وتنفيذ معايير بيئية للسياحة؛

(ج) تشجيع زيادة التوعية والأنشطة الثقافية المتعلقة بتعريف السائحين بالأنماط المحسنة لاستهلاك الزائرين، مع المشاركة في كل هذا؛

(د) المساعدة في رصد أنشطة السياحة وتنميتها، الى جانب الاتجاه نحو سياحة مستدامة.

خامسا - التحديات السياسية البيئية التي تواجه المجتمع الدولي

١٨ - قامت منظمات دولية كثيرة، وفقا لمهمتها ومجال خبرتها، بوضع برامج وأنشطة للمساعدة في وضع السياحة على الطريق المؤدي الى الاستدامة.

١٩ - وعمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق مركز الصناعة والبيئة التابع له وفي إطار تعاونه مع شركائه من قبيل المنظمة العالمية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والرابطات الصناعية، الى نشر تقارير تقنية بشأن أفضل الممارسات في صناعة السياحة، وتنظيم مؤتمرات وحلقات تدريبية للمشاركة في التجارب^(٣). وأسهم برنامج البيئة أيضا على الصعيد الإقليمي، عن طريق برامج البحار الإقليمية، وبخاصة في منطقتي البحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط. وقام برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي، هو ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بتهيئة شبكة بيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتحسين الممارسات البيئية في صناعة السياحة بالمنطقة من خلال التدريب والدراسات التجريبية، وما الى ذلك. ووفرت خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط معلومات بشأن السياحة المستدامة، وشكلت فريقا من الخبراء معنيا بهذا الموضوع داخل إطار لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

٢٠ - وما فتئت المنظمة العالمية للسياحة ذات نشاط أيضا، حيث ركزت بصفة خاصة على التخطيط وطنيا ومحليا، وكذلك على المؤشرات المتصلة بالسياحة المستدامة، وتناولت مسألة السياحة المستدامة في عدد من المحافل الإقليمية^(٤). وقام عدد من المنظمات الدولية الأخرى باستحداث أنشطة تتصل بالسياحة المستدامة، وعمدت اليونسكو الى الاضطلاع، في جملة أمور، بمعالجة السياحة في مجال مواقع التراث العالمي. وقامت أمانات الاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية التنوع الاحيائي، بتوفير معلومات الى جانب حفز العمل في مجال السياحة المستدامة في هذه الميادين. وبالإضافة الى ذلك، استحدثت منظمات إقليمية كثيرة أيضا، ولا سيما اللجان الإقليمية، أنشطة لدعم السياحة المستدامة في المنطقة.

٢١ - وبغية المساعدة في اتخاذ ما يناسب من إجراءات، اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخرا "المبادئ المتعلقة بتطبيق السياحة المستدامة". ومن المقصود بهذه المبادئ أن توفر إطارا متماسكا لوضع مبادئ توجيهية أكثر تحديدا من جانب مختلف الاتفاقيات (مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالتنوع الاحيائي وتغير المناخ)، وخطط عمل البحار الإقليمية، وسائر الاتفاقيات الدولية التي تناولت بالفعل القضايا السياحية أو التي ستتناولها في المستقبل. وتستهدف هذه المبادئ أيضا مساعدة المنظمات الحكومية والمنظمات

الحكومية الدولية ومنظمات القطاع الخاص وغيرها في تطبيق المفهوم العام للسياحة المستدامة على صعيد الممارسة العملية.

٢٢ - وفيما يلي التحديات التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي:

(أ) مساعدة ومساندة الحكومات في وضع استراتيجيات وطنية أو خطط رئيسية للتنمية المستدامة للسياحة، وأنظمة ومعايير للاستخدام البيئي للأراضي وللبناء فيما يتصل بالسياحة؛

(ب) زيادة الوعي وبناء القدرات لدى كافة الأطراف المؤثرة من خلال توفير معلومات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالسياحة المستدامة؛

(ج) تشجيع القطاع الخاص على وضع وتطبيق قوانين ومبادئ توجيهية، ونظم لإدارة البيئة، والترويج لتطوير استخدام الإبلاغ البيئي من جانب الشركات في شتى فروع قطاع السياحة؛

(د) المساعدة في تقييم الفعالية البيئية للمبادرات الطوعية القائمة في مختلف فروع قطاع السياحة، ووضع توصيات وفقا لذلك؛

(هـ) تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والممارسات ووسائل الإدارة المكيفة حسب قطاع السياحة، وتوزيع المعلومات الخاصة بهذه التكنولوجيات السليمة بيئيا على الحكومات وصناعة السياحة؛

(و) العمل مع الأطراف المؤثرة الأخرى لوضع ونشر الدروس المستفادة من مشاريع أفضل الممارسات المتعلقة بالسياحة المستدامة؛

(ز) توفير الدعم من خلال تقديم المعلومات وبرامج تنمية القدرات، وخاصة بشأن تكاليف وفوائد تنمية السياحة واستخدام المبادرات الاقتصادية لتشجيع السياحة المستدامة، وكذلك بشأن إدارة المقاصد السياحية؛

(ح) المساعدة في إرساء رصد البرامج المتصلة بالسياحة المستدامة.

٢٣ - وهناك قضايا ناشئة هامة عديدة تتعلق بالسياحة وحماية البيئة. وهذه تتضمن:

(أ) تشجيع المشاركة - فيما يتصل بالسياحة المستدامة، ينبغي أن يكون هناك اشتراك والتزام من قبل كافة الأطراف المؤثرة. ومع هذا، فإن الشراكات العامة والخاصة والأكاديمية لا تزال قاصرة، وهي بحاجة بالتالي الى التشجيع؛

(ب) إشراك قطاعي المصارف والتأمين - بوسع المصارف وشركات التأمين أن تعجل بشكل كبير من تقدم السياحة المستدامة من خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية في إجراءات تقييم القروض والاستثمارات والتأمينات. وهي تستطيع أن تساعد في تمويل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتوفير حوافز للسياحة المستدامة. وقد نجح هذا النهج الى حد كبير في سياقات أخرى. وينبغي السعي لتحقيق مشاركة واسعة النطاق من قطاعي المصارف والتأمين؛

(ج) استخدام الوسائل الاقتصادية - تستهلك صناعة السياحة موارد طبيعية مطردة الشحة. وبوسع حساب تكاليف الطاقة والمياه بصفة خاصة أن يعجل الى حد كبير من الكفاءة الإيكولوجية في صناعة السياحة، وأن يزيد من الإيرادات المتعلقة بالإدارة المحسنة لهذه الموارد. ويجب على الحكومات أن تنظر في تنمية وسائل اقتصادية تتعلق بالسياحة المستدامة مع استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع؛

(د) إشراك مجالس السياحة - كثيراً ما كانت استراتيجيات وأهداف التسويق غير متفقة مع السياحة المستدامة. وثمة حاجة الى إشراك مجالس السياحة على نحو أفضل في جهود السياحة المستدامة؛

(هـ) بناء قدرات الحكومات المحلية - في بلدان كثيرة، تضطلع الحكومات المحلية بمسؤوليات هامة بشأن تنمية السياحة. ومن الواجب أن تنفذ برامج لبناء القدرات لمساعدتها في تفهم هذه المسؤوليات، واستحداث نهج تتسم بالتكامل وبالاستناد الى المشاركة، وتحديد وتطبيق سياسات تتصل بالسياحة المستدامة؛

(و) زيادة التركيز على النقل - هناك تطوير مستمر للسفر عبر مسافات طويلة. وينبغي أن تتّبع نهج اقتصادية وتكنولوجية وإدارية لتقليل الانبعاثات والنفايات والملوثات المترتبة على النقل السياحي. ويجب النظر أيضاً في تغيير أنماط الاستهلاك؛

(ز) الأنواع الجديدة للسياحة - تتعرض السياحة لتنوع سريع. ومن الواجب للأشكال الجديدة للسياحة أن تتبلور أيضاً وفق معايير الاستدامة. وفي الوقت الراهن، تؤدي الزيادة في رحلات النزهة والاتجاهات الحالية لاستخدام السفن الكبيرة الى إلزام صناعة سفن النزهة بوضع نهج يتسم بالمسؤولية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي؛

(ح) تحسين الرصد - إن الرصد المتأني للأثار والنتائج، الى جانب اتخاذ تدابير تقويمية، يشكلان شرطين من شروط السياحة المستدامة. وينبغي بالتالي تشجيع الرصد من قبل جميع الأطراف المؤثرة على كافة المستويات. ومن الواجب على القطاع الخاص، كما سبق القول، أن يشجع الإبلاغ عن أنشطة على صعيد الرصد والصعيد العام أيضاً. ويتعين على الحكومات المحلية والمركزية أن تستحدث وسائل للرصد من قبيل المؤشرات، وأن تدمج النتائج ذات الصلة في عملية صنع القرار لديها. ويجب أن تستخدم نهجاً قائمة على المشاركة، حيثما كان ذلك مناسباً. والرصد حالياً يفتقر الى الانتشار، ومن الواجب أن يعطى مزيداً من الأولوية.

الحواشي

(١) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مدونات قواعد السلوك المتعلقة بالسياحة (باريس، ١٩٨٥)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مجموعة الإجراءات البيئية المتصلة بالفنادق (باريس، ١٩٩٥)؛ والرابطة الدولية للفنادق؛ والمبادرة البيئية للفنادق الدولية.

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العلامات الإيكولوجية لصناعة السياحة (باريس، ١٩٩٨).

(٣) انظر، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والرابطة الدولية للفنادق، الممارسة السليمة بيئياً في الفنادق: دراسات إفرادية (باريس، ١٩٩٧).

(٤) انظر، على سبيل المثال، المنظمة العالمية للسياحة، دليل عملي لاستحداث واستخدام مؤشرات السياحة المستدامة (مدريد، ١٩٩٥)؛ ومنظمة السياحة العالمية، دليل تشجيع السياحة المستدامة للمخططين المحليين (مدريد، ١٩٩٣).

— — — — —